



هوامش

تحدت الشابة التونسية كوثر رجباني وخوف عائلتها وتشكيك مجتمعها لتبدأ مشروعها في تربية الأسماك في منطقتها الصحراوية، وتطمح اليوم لتحقيق نجاح أكبر



خلع عملها (العربي الجديد)

تربية الأسماك

شابة تونسية تبدأ مشروعاً في الصحراء

تونس - مريم الناصري

في منطقة شبه صحراوية تدعى بني خداس في محافظة مدنين جنوب تونس، ربما لم يفكر أحد في تربية الأسماك باعتبار أن المناخ والبيئة غير ملائمين. لكن كوثر رجباني (26 عاماً)، المتخصصة في تربية الأحياء المائية (استزراع الكائنات المائية في المناطق الساحلية والداخلية، من خلال التدخل في عملية التربية لتعزيز الإنتاج)، نجحت في بدء مشروع لتربية الأسماك يعد الأول من نوعه في تلك المنطقة.

درست كوثر الصيد البحري وتربية الأسماك، وتواصل اليوم الدراسات العليا في الهندسة والإدارة المستدامة للخروات البحرية، واختارت بدء مشروعها الخاص وهو تربية الأسماك في منطقتها في جنوب تونس، على الرغم من أنها تدرس في محافظة بنزرت في أقصى شمال البلاد. بداية، لم تتوقع عائلة كوثر نجاح المشروع في منطقة صحراوية قاحلة. كما أثارت الفكرة استغراب اهالي منطقتها وتساؤلهم عن مدى قدرة الفتاة على تربية الأسماك في بيئة غير بيئتها العادية وسط الصحراء. إلا

أنها تحدت طبيعة المناخ الجافة والقاحلة وأنشأت أحواضاً صغيرة لتربية الأسماك المعدة للاستهلاك. واختارت من الأسماك البلطي القادر على التأقلم والعيش في المياه العذبة وتحمل درجات الحرارة العالية في المنطقة. تقول كوثر إن غالبية مناطق الجنوب التونسي لا توفر الأسماك في الأسواق في مناسبات عدة على الرغم من وجود بعض الشواطئ في الجنوب على غرار شاطئي جرجيس وجربة، الأمر الذي دفعها إلى بدء مشروع تربية الأسماك المعدة للاستهلاك في منطقتها، على الرغم من احتمال عدم الإقبال على استهلاك أسماك تعيش في المياه العذبة وتتغذى على الطعام المصنّع. أقامت مشروعها على أرض تملكها عائلتها التي لم تكن مقتنعة بنجاحه في البداية، واقتنت كميات من الأسماك الصغيرة. وحاولت استثمار ما تعلمته في الجامعة، من خلال توفير أطعمة تتولى صنعها بمفردها بمكونات طبيعية، لتوفر غذاء للأسماك لا يؤثر على صحة المستهلك كما تقول، على الرغم من علمها بابتعاد بعض الناس عن تناول السمك الذي يتغذى على الطعام المصنّع. وتقول كوثر إنها «نجحت

في تربية الأسماك وتوفير كميات باتت للاستهلاك، ووجدت إقبالاً كبيراً عليها. لكنها ما زالت تطمح إلى تكبير المشروع في المنطقة وتربية أنواع عدة من الأسماك للأسواق في منطقتها، بالإضافة إلى مناطق أخرى تفتقر أسواقها إلى الأسماك». تضيف أنها لم تحصل على أي دعم من أي جهة حكومية، لكنها تفكر في البحث عن أي تمويل أو قروض أو أي تسهيلات تمكنها من تطوير المشروع وتشغيل بعض الشباب العاطلين عن العمل في منطقتها. وتشير كوثر إلى أن أحواض المياه التي تربي فيها الأسماك تتطلب تغيير المياه باستمرار، ما جعلها تفكر في عدم إهدار تلك الكميات الكبيرة من المياه في كل مرة، بل استغلالها في الأراضي الزراعية، فباتت تملكها عائلتها على غرار الزيتون والعنب، لا سيما وأنها مياه غير ملوثة وغير ضارة للزيرة أو الأشجار.

وتقول كوثر إنه من الطبيعي أن يواجه أي شاب يحاول بدء مشروع خاص عدم تشجيع من العائلة نتيجة الخوف في البداية، بالإضافة إلى استغراب أبناء المنطقة وتشكيكهم في مدى احتمالات

باختصار

أقامت مشروعها على أرض تملكها عائلتها التي لم تكن مقتنعة بنجاحه في البداية، واقتنت كميات من الأسماك الصغيرة. وحاولت استثمار ما تعلمته في الجامعة، من خلال توفير أطعمة تتولى صنعها بمفردها بمكونات طبيعية، لتوفر غذاء للأسماك لا يؤثر على صحة المستهلك كما تقول

من الطبيعي أن يواجه أي شاب يحاول بدء مشروع خاص عدم تشجيع من العائلة نتيجة الخوف في البداية، بالإضافة إلى استغراب أبناء المنطقة وتشكيكهم في مدى احتمالات نجاح المشروع. إلا أن أي شخص قادر على بدء وإن لم تكن إمكانياته كبيرة

نجاح المشروع. إلا أن أي شخص قادر على بدء مشروع خاص حتى وإن لم تكن إمكانياته كبيرة، وهذا يبقى أفضل من البقاء على لائحة الانتظار للحصول على وظيفة». تضيف أن أي شخص قادر على بدء المشروع والتجربة وتشغيل عدد من العاطلين عن العمل حتى وإن كان ذلك العدد يقتصر على بعض الأشخاص.

وبدأت تربية الأسماك في تونس منذ أكثر من عشرين عاماً في مناطق ساحلية، وعمد أصحاب هذه المشاريع إلى تربية أنواع مختلفة من الأسماك في الأقباص العائمة في مياه البحر. في وقت عمد آخرون إلى تربية أسماك في أحواض المياه العذبة. وبحسب إحصائيات البحري، الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، فقد تطور الإنتاج السنوي لتربية الأحياء المائية من 3 في المائة عام 2007 إلى 18 في المائة عام 2019 من الإنتاج الإجمالي للصيد البحري، بمعدل نمو سنوي يقدر بنسبة 19 في المائة. كذلك، تؤكد وزارة الزراعة 24 مشروعاً موزعاً على جهات ساحلية عدة هذه المشاريع تتركز أساساً على تربية صنف الفاروس والوراطة، الأكثر استهلاكاً في السوق الداخلية. وبلغ الإنتاج نحو 21 ألف طن عام 2018. كما تُعتبر أسعار تلك الأسماك مناسبة للملحقة الفقيرة في حال تصريف مياه تلك الأحواض فيها.

وأخيراً

«اليسار الإسلامي»، اجتماع ما لا يجتمع

نجوم بركات

أقف على شاطئ البحر الأبيض المتوسط الذي يغسل أقدام بيروت، وأرمي نظري بعيداً، إلى البلاد الأخرى، حيث أمضيت أكثر من نصف عمري، وما زال لي فيها طيف ينتقل بين حوارها المفاجئة وشوارعها الضيقة وحدائقها المترامية تقارم سماء ثقيلة واطنة. غير متواطئة، يسكنها الرماد. أطيّر إليها أحياناً، هرباً من بيروت، فأبذل لغة بلغة، وهماً بهم، متخلياً عن آخر ما تبقى من زرق السماء وسعة البحر، من أجل لحظات قليلة من السوية والأمان، أمضيها في زوايا باريس التي سكنت وأحببت.

لكن، في الأعوام الأخيرة، كلما انطلقت إليها في قراءاتي ومشاهداتي عبر القنوات التلفزيونية والجراند والإنترنت، تهت، فما تعرّفت إلى المكان الذي أكلت خبز، وجالست أشجاره، وتركت مرغمة، وأنا ما أزال أفكر بالعودة إليه. أسمع عبارات لا تخرج من القواميس، وأشهد مواقف وسجالات يختلط فيها الحابل بالنابل، تُفرع أجراًش تقض مضاجع الناس وتذرههم بالأسوأ، وتخيفهم من خطر داهم، قريب، يعيش بالقرب منهم، وقد زرّع كعصو غريب في جسم المجتمع الفرنسي الذي بات يعبر صراحة عن

رفضه تبنّيه أو دمه. نعم، يعيش المجتمع الفرنسي، في مختلف فئاته، حال توتر وضياح وخوف من مسلميه، ومن الإسلام الذي يشكل الدين الثاني في فرنسا، فهو لم يعد يجد كيفية التوفيق بين قيمه التي تدعو إلى الحرية والمساواة والتأخي والعلمانية... إلخ والصدمات التي تُنزل بها الضربات الإرهابية المتوالية، وأخرها قطع رأس أستاذ التاريخ الفرنسي الذي أرى رسوم الكاريكاتور الدنماركية المسيئة للإسلام لتلاميذه، من جانبهم، حوّل المسلمون انتماءهم الديني إلى انتماء وهوية، ودرع يتلظون وراءها درءاً لما يواجهون من تمييز وعدوانية وفوقية، وهو ما جعلهم يُعنعون انفصلاً وانغلاقاً ونأياً عن مكونات المجتمع الفرنسي، حيث يعيشون.

منذ نحو أسبوعين، انتشر سجالات ساخنة في الأوساط السياسية والإعلامية بعد مطالبة وزيرة التعليم العالي، دومنيك فيدال، «المركز الوطني للبحوث العلمية» بإجراء تحقيق حول «مجمّل البحوث» في فرنسا، وذلك بنية الكشف عن «اليسار الإسلامي» الذي يضرب الجامعات بالغرغرينا، وهو ما أثار ردوداً حادة في أوساط جامعية وإعلامية وسياسية، طالبت باستقالة الوزيرة، محذرة من إنشاء بوليس سياسي يعمل على ملاحقة الأشخاص ذوي الفكر المعارض

والمختلف وهميشهم، مثلما جرى مع الكارثية في أميركا. هذا وقد وعلق كثرٌ على عدم علمية تسمية كهذه، «اليسار الإسلامي»، وعلى عدم وجودها في الأصل، خصوصاً وأن اليسار المشار إليه ماركسي في أغلبه، وهو لا يقيم للدين أي اعتبار، وإنما ينظر إلى المسلمين بصفتهم أقلية يجري اضطهادها، أو أنه يتعامل معها من منظور طبقي بحت، معتبراً المهاجرين الطبقة العاملة في فرنسا.

ومن يتأمل المشهد الدائر من بعيد قد يسهو عن خطورته، مطمئناً إلى العدد المهم من الباحثين والمفكرين والفلاسفة الذين انبروا للدفاع عن

تأليب جزء من المجتمع الفرنسي على جزء آخر، ولعب لعبة اليمين المتطرف من خلال الخط بين الإسلام ديناً والتطرف

الجامعات وباحثيها، وعن حرية الفكر المقدسة، والذين يوقعون البيانات، وينثرون لحاربة الناقلين بأفكار اليمين المتطرف وطروحاته. بيد أن الملفت أن طلب الوزارة يأتي بعد أعوام من النداءات والتصريحات التي تنادي بالأمم نفسه، وإن عبارات أخرى، وأن نتائج الاستفتاء الأخير عن صحة وجود «اليسار الإسلامي» تظهر أن أغلبية الفرنسيين، الثلثين تقريبا، تؤيد الوزارة في كلامها. أجل، الخطر يكمن هنا في الذات، في تأليب جزء من المجتمع الفرنسي على جزء آخر، وفي لعب لعبة اليمين المتطرف من خلال الخلط، بشكل مقصود، بين الإسلام ديناً والتطرف والجهاد الإسلامي، أو في تحويل المسلمين إلى كبش محرقة، كما حصل في الثلاثينيات، حين كانت الدعوة تتم إلى تطهير الجامعات من «اليهود الماسونيين».

أخيراً، يبقى أن نشير إلى أن البحوث والأطروحات المعنية، والتي تتناول اليوم موضوعات «حساسية»، مثل ماضي الاستعمار، أو النوع، أو الهوية أو العرق، لا تعدو نسبة واحد في المئة، وهي الأقل عدداً على المستوى الأوروبي، ما يجعلنا نتساءل: أهو رد الفعل ضد من كانوا أمس موضوعات للدراسة (المهاجرين)، وقد تحوّلوا اليوم باحثين؟